الأمم المتحدة

A/AC.109/2001/14

الجمعية العامة

Distr.: General
17 May 2001
Arabic
Original: English/French

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٣	٢
ثانيا –	الحالة السياسية	٤-٣٠	٢
	ألف – الخلفية	٤-٨	٢
	باء – الهيكل الحكومي الجديد	٩-١٤	٣
	جيم – التطورات الأخيرة	١٥-٣٠	٤
ثالثا –	البيانات والتطورات الاقتصادية	٣١-٤٠	٩
	ألف – لمحة عامة	٣١-٣٢	٩
	باء – الموارد المعدنية	٣٣-٣٧	١٠
	جيم – القطاعات الاقتصادية الأخرى	٣٨-٣٩	١٢
	دال – العمل	٤٠	١٣
رابعا –	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٤١-٦٤	١٣
	ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٤١-٥٣	١٣
	باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٥٤-٦١	١٦
	جيم – الجمعية العامة	٦٢-٦٤	١٧

210601 200601 01-37514 (A)
0137514

أولا – لمحة عامة

١ – تقع كاليدونيا الجديدة[1] في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر إلى الشرق من استراليا و ٧٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا، وتشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا، وماري، وليفو، وتيغا)، وأرخبيل جزر بيلايب، وجزيرة دي بان وجزيرة هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا ومساحة كل الجزر معا ١٠٣ ١٩ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير. وينقسم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات هي: الجنوب والشمال (جزيرة غراند تير) وجزر لويالتي.

٢ – ووفقا لإحصاء عام ١٩٩٦، بلغ عدد السكان ٨٣٦ ١٩٦ نسمة، ويشمل الميلانيزيين الأصليين المعروفين باسم الكاناك (٤٢,٢٥ في المائة)؛ والمنحدرين من أصل أوروبي، وبخاصة من الفرنسيين (٣٧,١ في المائة)؛ والواليزيين (٨,٤ في المائة)؛ والبولينيزيين (٣,٨ في المائة) وغيرهم، وبخاصة الإندونيسيون والفييتناميون (٨,٢ في المائة). وبين الإحصاء أيضا أن نصف السكان تقريبا دون سن الـ ٢٥. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان العدد التقديري للسكان ٠٠١ ٢٠٦ نسمة. وتعيش أغلبية السكان (٦٨ في المائة) في مقاطعة الجنوب، وحول منطقة نوميا الكبرى، في حين أن ٢١ في المائة من السكان يعيشون في مقاطعة الشمال و ١٠,٦ في المائة فقط يعيشون في جزر لويالتي. وفي عام ١٩٩٦، كان السكان الأصليون من الكاناك يمثلون ٧٧,٩ في المائة من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧,١ في المائة من سكان الجزر، في حين كانوا يمثلون ٢٥,٥ في المائة فقط من سكان مقاطعة الجنوب. أما فيما يتعلق بثاني أكبر نسبة من سكان الإقليم، أي المنحدرين من أصل أوروبي، فإن ٨٩ في المائة منهم يعيشون في مقاطعة الجنوب. وينتمي حوالي ٦٠ في المائة من السكان إلى الكنيسة الكاثوليكية، و ٣٠ في المائة إلى الكنيسة البروتستانتية، و ١٠ في المائة إلى ديانات أخرى. واللغة الرسمية هي الفرنسية، وهناك نحو ٢٨ لهجة ميلانيزية – بولينيزية مستخدمة.

٣ – وغيّر اتفاق نوميا (A/AC.119/2114، المرفق)، الموقع في أيار/مايو ١٩٩٨، بين حكومة فرنسا، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، بصورة جذرية الترتيبات السياسية والإدارية في كاليدونيا الجديدة. وبموجب أحكام هذا الاتفاق، قررت الأطراف في كاليدونيا الجديدة اعتماد حل يتم التفاوض عليه والتحول تدريجيا إلى الاستقلال ذاتيا عن فرنسا بدلا من إجراء استفتاء بشأن المركز السياسي فورا. وقد بدأ نقل السلطات من فرنسا في عام ٢٠٠٠ وسينتهي بعد مرور فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاما؛ عند ذلك، سيقرر الإقليم أن يختار الاستقلال التام أو أي شكل من أشكال الدولة المرتبطة. ويرد في الفصل الثاني أدناه وصف للعملية السياسية والتشريعية الجارية وللترتيبات المؤسسية الجديدة القائمة في كاليدونيا الجديدة. وترد في الفصل الثالث أدناه خصائص الاقتصاد والعمالة في كاليدونيا الجديدة، فضلا عن وصف للجهود الجارية لتنفيذ سياسة إعادة تحقيق التوازن لإيجاد قدر أكبر من الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي بين مقاطعة الجنوب المزدهرة ومقاطعة الشمال وجزر لويالتي الأقل تقدما.

ثانيا – الحالة السياسية

ألف – الخلفية

٤ – نص اتفاق نوميا، على عدد من الخطوات من أجل التوصل إلى حل لمستقبل الإقليم عن طريق التفاوض وبتوافق

الآراء. وعلى نحو ما جاء في ديباجة الاتفاق فإن ''هذا الحل سيحدد النظام السياسي في كاليدونيا الجديدة وترتيبات تحررها في غضون العشرين سنة القادمة''. ومن بين تلك الخطوات إجراء تعديلات دستورية، وإنشاء مؤسسات جديدة، والاعتراف الكامل بهوية الكاناك وحقوقهم، ووضع معايير للهيئة الناخبة، ونقل السلطات تدريجيا من الدولة الفرنسية إلى سلطات كاليدونيا الجديدة.

٥ - وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، اعتمد البرلمان الفرنسي بأغلبية ٨٢٧ صوتا مقابل ٣١ صوتا، تعديلا في الدستور ينص على إضافة مادتين جديدتين، المادتان ٧٦ و ٧٧، في الدستور الفرنسي. وتنص المادة ٧٦ على دعوة شعب كاليدونيا الجديدة إلى الإعلان عن رأيه قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن أحكام اتفاق نوميا. وتنص المادة ٧٧ على أن يتم، بعد الموافقة على الاتفاق، عرض دستور على البرلمان للتصويت عليه لإفساح المجال لتطور الأوضاع في كاليدونيا الجديدة في ضوء الاتفاق.

٦ - وقبل إجراء الاستفتاء دعا الحزبان الرئيسيان في كاليدونيا الجديدة، وهما جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، مؤيديهما إلى الموافقة على الاتفاق. وصدق الكاليدونيون على الاتفاق في استفتاء جرى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ اشترك فيه ٧٤ في المائة من الناخبين، صوت ٧٢ في المائة منهم لصالح الاتفاق.

٧ - وعقب الاستفتاء أصدر وزير الدولة لشؤون أقاليم ما وراء البحار في الحكومة الفرنسية بيانا يشير فيه إلى أن اتفاق نوميا ينص على تحديد العلاقات بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة وسيحول إلى مشروع قانون أساسي. وعُرض على البرلمان الفرنسي هذا القانون الأساسي وقانون عادي بشأن كاليدونيا الجديدة. ويدون القانون الأساسي المسائل التي تعالجها المادة ٧٧ من الإصلاح الدستوري وهي السلطات التي ستنقل إلى المؤسسات المنشأة حديثا في كاليدونيا الجديدة وتنظيم هذه المؤسسات والقواعد المتعلقة بالمواطنة الكاليدونية والنظام الانتخابي والموعد النهائي والشروط التي سيحددها الكاليدونيين للحصول على السيادة الكاملة. ويعالج القانون العام المسائل الأخرى مثل المسائل الاجتماعية والاقتصادية المشمولة باتفاق نوميا. وقد صدق البرلمان الفرنسي على القانونين في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩.

٨ - كما اقتضت مسألة الأهلية للتصويت في الانتخابات المقبلة لكاليدونيا الجديدة اتخاذ إجراءات تشريعية خلال سنة ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/AC.109/2000/4 للاطلاع على الموضوع). ولم يحدد بعد موعد عقد دورة استثنائية للمؤتمر الفرنسي (وهو مؤتمر مشترك بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) للمصادقة على تعديل دستوري يتعلق بأهلية الناخبين (انظر الفقرات من ٥٨ إلى ٦٠).

باء - الهيكل الحكومي الجديد

٩ - يرد أدناه الهيكل الحكومي المنشأ بموجب بدء نفاذ القانون الأساسي المشار إليه أعلاه.

١٠ - يعتبر الكونغرس مجلس التداول في كاليدونيا الجديدة ويضم ٥٤ عضوا يُنتخبون لمدة خمس سنوات، ٧ من مجلس مقاطعة لويالتي و ١٥ عضوا من مجلس مقاطعة الشمال و ٣٢ عضوا من مجلس مقاطعة الجنوب.

١١ - والحكومة هي الهيئة التنفيذية في كاليدونيا الجديدة، وينتخبها الكونغرس وهي مسؤولة أمامه وتضم ما بين ٥ أعضاء و ١١ عضوا، ويحدد الكونغرس العدد النهائي للوزراء قبل انتخاب الحكومة. وتصوغ الحكومة قرارات الكونغرس وتنفذها. وتسمي الحكومة الموظفين العموميين والإداريين وتشرف على تنفيذ الأشغال العامة، وتدير الموارد المحلية

وتعطي رأيها بشأن المشاريع المتصلة بالمناجم في الإقليم وتعد تدوين قوانين الإقليم.

١٢ - وتتولى مجالس المقاطعات مسؤولية جميع المسائل المتصلة بالمقاطعة التي لا يختص بها مباشرة رئيس مجلس المقاطعة. ويعمل رئيس مجلس المقاطعة بمثابة المدير التنفيذي للمقاطعة، ومن ثم يكون مسؤولا عن إدارة المقاطعة وتنظيم العمالة الحكومية على الصعيد المحلي. وينتخب أعضاء المجلس لفترة خمس سنوات.

١٣ - ويسدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشورة إلى الحكومة بشأن المشاريع والقوانين المحتملة، والتي تتسم بطابع اقتصادي أو اجتماعي. ويضم هذا المجلس ٢٨ من ممثلي المنظمات المهنية ومنظمات العمل والمنظمات الثقافية، وعضوين يسميهما مجلس الشيوخ العرفي، و ٩ من الشخصيات التي تمثل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكاليدونيا الجديدة تسميها الحكومة بناء على مشورة مجالس المقاطعات.

١٤ - وتمثل المجالس العرفية مجموعة موازية من المؤسسات في ثماني مناطق وتصمم هذه المؤسسات بحيث تتناسب مع الاعتراف السياسي الكامل بهوية الكاناك. وبالإضافة إلى ذلك، سينشأ مجلس شيوخ عرفي على نطاق الإقليم، يضم ١٦ عضوا، يختار كل عضوين منهم من قِبل كل مجلس عرفي. وسيكون مجلس الشيوخ العرفي ممثلا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الإداري، والمجلس الاستشاري المعني بالمناجم، ووكالات التنمية المحلية. وسيتعين على الأجهزة التنفيذية والتشريعية لكاليدونيا الجديدة أن تستشير مجلس الشيوخ العرفي والمجالس العرفية بشأن المسائل التي تتصل اتصالا مباشرا بهوية الكاناك.

جيم - التطورات الأخيرة

١٥ - في أعقاب تصديق شعب كاليدونيا الجديدة على اتفاق نوميا وتدوين أحكامه في القانون الفرنسي، حسبما جرى وصفه في الفقرات من ٥ إلى ٧ أعلاه، لم تعد كاليدونيا الجديدة تعتبر من أقاليم ما وراء البحار بموجب المادة ٧٤ من الدستور؛ بل أن الحكومة الفرنسية باتت تعتبرها كيانا قائما بذاته، يفيد من خدمات مؤسسات تم استحداثها له وحده، وتنتقل إليه بصورة لا رجوع عنها، وإن كانت تدريجية، بعض صلاحيات الدولة. وبناء على ذلك، جرى إنشاء مؤسسات جديدة على امتداد سنة ١٩٩٩وفقا لجدول زمني متفق عليه. وفي المقابل، مثلت سنة ٢٠٠٠ السنة الكاملة الأولى التي كان من المتوقع خلالها أن تمارس صلاحياتها.

١٦ - وفي أيار/مايو ١٩٩٩، أجريت انتخابات لمجالس المقاطعات والكونغرس. وفي التصويت المتصل بمجالس المقاطعات والذي يشمل ما مجموعه ٧٤ مقعدا، فاز حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية بالأغلبية في مقاطعة الجنوب في حين فازت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بأغلبية المقاعد في المقاطعتين الأخريين. وأصبح ٥٤ من المرشحين الذين فازوا في انتخابات مجالس المقاطعات، أعضاء في كونغرس كاليدونيا الجديدة. وبالتالي، فاز حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية بأغلبية نسبية في الكونغرس إذ حصل على ٢٤ مقعدا، وجاءت بعده جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني التي حصلت على ١٨ مقعدا[٢]. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أعيد إجراء الانتخابات في جزر لويالتي بعد أن اتخذ مجلس الدولة الفرنسي قرارا يؤكد وقوع مخالفات في عمليات الاقتراع التي تتم بالوكالة. وقد أكدت النتائج الأغلبية التي حصل عليها ائتلاف جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في مجلس مقاطعة جزر لويالتي، ومن ثم ظل التوازن داخل الكونغرس

دون تغيير. وفي وقت لاحق أعيد انتخاب عضو مجلس الشيوخ عن حزب التجمع سيمون لويكهوت رئيسا للكونغرس، حيث هزم مرشح جبهة الكاناك ريتشارد كالوي بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ١٨[٣].

١٧ - وانتخب الكونغرس الحكومة الأولى لكاليدونيا الجديدة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩. وتضم الحكومة، التي يرأسها جان ليك (حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية)، عمدة نوميا، أحد عشر عضوا، ستة منهم ينتمون إلى حزب التجمع وأربعة ينتمون إلى جبهة الكاناك، وينتمي عضو واحد إلى اتحاد لجان التعاون الداعية إلى الاستقلال، وهو تجمع منشق عن جبهة الكاناك ومتحالف حاليا مع حزب التجمع. وخلال الانتخابات البلدية التي جرت في كاليدونيا الجديدة من ١١ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠١، أعيد انتخاب الرئيس ليك عمدة لنوميا. وأعلن بعدئذ أنه يرغب في إعطاء الأولوية لمسؤولياته كعمدة وأنه سيتنازل عن رئاسة الإقليم[٤]. وكانت استقالته تستلزم تلقائيا استقالة حكومته وإجراء انتخابات جديدة من قبل أعضاء الكونغرس البالغ عددهم ٥٤ عضوا[٥]. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، انتخب بيير فروجيي، عضو حزب التجمع والجمعية الوطنية الفرنسية، الرئيس الثاني لكاليدونيا الجديدة. وانتخبت ديوي غورودي من جبهة الكاناك نائبة للرئيس. وتمثل غورودي، وهي أستاذة بجامعة الكاناك، وأول امرأة تشغل هذا المنصب؛ كما تبقى مختصة بشؤون الثقافة والشباب والرياضة[٦]. ولا تزال الحكومة الجديدة تضم أغلبية من أنصار الاندماج الذين يشغلون ٧ مقاعد من أصل ١١ مقعدا؛ ويتولى حزب التجمع ستة مناصب وزارية، فيما يشغل حليفه اتحاد لجان التعاون الداعية للاستقلال منصب واحد. أما من الجانب المؤيد للاستقلال، فقد حصلت جبهة الكاناك على ثلاثة مناصب، وحصل أحد عناصرها، وهو الاتحاد الكاليدوني، على منصب واحد.

١٨ - وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، تم رسميا تشكيل مجلس الشيوخ العرفي الذي يعتبر الضامن لهوية الكاناك. وانتخب أعضاء مجلس الشيوخ الـ ١٦ الجدد رئيسهم الأعلى أندريه تيان - هيوين كأول رئيس لهم، وهو الزعيم التقليدي لمنطقة تارانا ويمثل الدائرة الانتخابية هوت ما واب، الواقعة شمال نوميا. وتأخذ رئاسة مجلس الشيوخ العرفي بنظام التناوب من أجل استيعاب كل منطقة من المناطق العرفية السبع. وهكذا خلف الرئيس الأعلى تيان هيوين في الآونة الأخيرة الرئيس الأكبر وانابو من منطقة لاي. وخلال السنة الماضية، قام أعضاء مجلس الشيوخ العرفي بزيارات رسمية إلى فرنسا (في الفترة من ٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) وإلى بنن (في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

١٩ - وبعد تأخير دام عدة أشهر، أنشئ رسميا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكاليدونيا الجديدة في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويرأس هذا المجلس السيد برنار بول (حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية) ويتألف من ٣٩ عضوا، منهم ٢٨ يمثلون المنظمات المهنية والنقابات والرابطات العمالية التي تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكاليدونيا الجديدة. ويستشير الكونغرس المجلس على نحو مستمر في جميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠ - وعلى النحو المتوخى في اتفاق نوميا، شرعت المؤسسات الجديدة في سنة ١٩٩٩ في سن ''قوانين البلد'' التي لها كامل قوة القانون ولا يمكن الطعن فيها إلا أمام المجلس الدستوري. وبموجب ''قانون البلد'' الأول الذي وافق عليه الكونغرس بالإجماع في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تم تجديد التغطية الصحية الوطنية للأطباء وأطباء الأسنان والممرضين لمدة سنتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اعتُمد قانون آخر من قوانين البلد، بهدف إعادة

فرض ضريبة عامة على الخدمات. وطعن رئيس مجلس مقاطعة جزر لويالتي (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) في الطابع الدستوري لهذا التدبير، ولكن المحكمة الدستورية الفرنسية أعلنت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أن التدبير يعتبر دستوريا.

٢١ - وبالإضافة لذلك، وعلى النحو المبين في اتفاق نوميا، شرعت الدولة الفرنسية، اعتبارا من كانون الثاني/يناير، في نقل المرافق والاختصاصات التالية إلى حكومة كاليدونيا الجديدة:

فرض الضرائب وتخصيص عائداتها لفائدة المجتمعات المحلية أو المنشآت العامة أو وكالات الخدمات العامة في الإقليم؛ وفرض الضرائب على صعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية؛

المبادئ التوجيهية لقانون العمل، والتدريب المهني والتفتيش العمالي؛ والحصول على العمالة المحلية؛

عمل الرعايا الأجانب؛

عمليات التفتيش الصحي على الحدود؛

المركز المدني العرفي: الأراضي العرفية وأراضي ''القبائل''؛ ورسم حدود المناطق العرفية؛ وطرائق التعيين في مجلس الشيوخ العرفي والمجالس العرفية؛

التجارة الخارجية؛ والأنظمة المتعلقة بالتوريد؛

وضع أنظمة للاستثمار المباشر الأجنبي؛

الخدمات الخارجية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

خدمات الملاحة والشحن إلى الخارج؛ وتسجيل السفن؛

خدمات النقل الجوي الخارجية باستثناء خدمات النقل الجوي بين كاليدونيا الجديدة وغيرها من أجزاء إقليم الجمهورية الفرنسية؛

استكشاف واستغلال وإدارة وحفظ موارد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكاليدونيا الجديدة؛

الأنظمة المتعلقة بالمازوت والنيكل والكروميوم والكوبالت؛

المستشفيات؛

التعليم الابتدائي: المقررات التعليمية وتدريب المدرسين والتفتيش في مجال التدريس؛

القواعد الواجبة التطبيق على التعاونيات والتأمين المتبادل؛

السلطات التي تشترك في ممارستها الدولة وكاليدونيا الجديدة: العلاقات الخارجية؛ ودخول الرعايا الأجانب وإقامتهم؛ والقانون والنظام؛ والقمار؛ والاتصالات السمعية والبصرية؛ والبحوث والتعليم العالي؛ والتعليم الثانوي.

٢٢ - ومن المتوخى أيضا إمكانية نقل عدة هيئات تابعة للدولة إلى سلطات كاليدونيا الجديدة بناء على طلب من الكونغرس. ووفقا لما أعلنته الحكومة الفرنسية، يجري حاليا اتخاذ تدابير لنقل معهد تدريب الموظفين الإداريين ومكتب البريد والاتصالات اللاسلكية إلى السلطات الكاليدونية في غضون سنة ٢٠٠١. كما طلب الكونغرس نقل أسهم الدولة في شركة إينركال، وهي الشركة التي تنتج كل الطاقة الكهربائية بالإقليم تقريبا. وسيتم توقيع سبع اتفاقيات بين فرنسا وحكومة كاليدونيا الجديدة تشمل ميادين من بينها إدارة الطيران المدني والزراعة وشؤون الملاحة البحرية والحماية القضائية للشباب، بعد اكتمال إعادة التنظيم الإداري الجديد للإقليم.

٢٣ - ورغم أوجه التقدم الكبيرة في مجال المؤسسات والإدارة التي وردت الإشارة إليها آنفا، لم تشهد السنتين الأخريتين إحراز تقدم بسبب استمرار الخلاف بين حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بشأن تفسير مفهوم ''المسؤولية الجماعية'' في إدارة شؤون الحكومة. ونشأ الخلاف عن عدم وجود تعريف محدد لمفهوم الطابع الجماعي في القانون الأساسي رقم ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، والذي تقتصر المادة ١٢٨ منه على الإشارة إلى أن الحكومة مسؤولة عن إدارة الشؤون الداخلة ضمن اختصاصها إدارة جماعية وتضامنية. وفي تلك الفترة، اعتبر عدد من دعاة الاستقلال انتخاب السيد ليوبولد جوريدييه، عضو اتحاد لجان التعاون الداعية إلى الاستقلال، نائبا للرئيس بدلا من روك فاميتان، رئيس جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وأحد الموقعين على اتفاق نوميا متعارضا مع روح الاتفاق. وفي أعقاب ذلك، اختار أعضاء الحكومة المنتمون إلى الجبهة اللجوء إلى القضاء الإداري، وقدموا عدة طعون في قرارات الكونغرس ومراسيم الحكومة. وحسب المعلومات التي قدمتها الحكومة الفرنسية، كان لبعض طعون جبهة الكاناك المتعلقة بالمسائل الإجرائية آثار في الميزانية، مثل إلغاء عدد من الإيرادات الضريبية المخصصة لوكالة العمالة والتنمية الريفية وحملات الترويج السياحي.

٢٤ - واستمر الموقفان المتعارضان بشأن مفهوم المسؤولية الجماعية على امتداد سنة ٢٠٠٠. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، اجتمع ممثلو حزب التجمع وجبهة الكاناك تحت رئاسة وزير الدولة الفرنسي لأقاليم ما وراء البحار، جان جاك كيران، في نطاق الاجتماع الأول للجنة الأطراف الموقعة على اتفاق نوميا. ورغم أن وفدي حزب التجمع وجبهة الكاناك أعربا معا عن ارتياحهما للسرعة التي جرى بها إنشاء المؤسسات الجديدة، فقد أعرب كل منهما مجددا عن فهمه المختلف لفكرة الحكومة الجماعية. وعلى نحو ما جاء في محضر نتائج الاجتماع:

''ترى جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، أن مفهوم 'المسؤولية الجماعية' يقتضي إشراك جميع أعضاء الحكومة في عملية إعداد القرارات واتخاذها، مع ضرورة المحافظة على بناء توافق الآراء بوصفه هدفا رئيسيا ثابتا، وعدم اللجوء إلى اتخاذ القرارات بالأغلبية إلا بوصفه الملجأ الأخير. أما بالنسبة لحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية فإن مفهوم 'المسؤولية الجماعية' يعني أن الأغلبية مُلزمة باطلاع الأقلية والتعاون معها والسعي إلى تحقيق توافق الآراء؛ وحيثما تعذر الوصول إلى توافق للآراء، تُحسم اختلافات الآراء المتبقية عن طريق التصويت''.

٢٥ - وقد عبّر عن آراء الحكومة الفرنسية بشأن المسؤولية الجماعية السيد كيران في افتتاح دورة لجنة الأطراف الموقعة. فبعد تأكيده من جديد على المنجزات الملحوظة التي حققتها الأطراف في تنفيذ أحكام اتفاق نوميا، أضاف قائلا:

''يساهم الحكم الجماعي، وهو العنصر الضامن لحسن سير الجهاز التنفيذي الكاليدوني، في تحقيق التوازن المؤسسي والاستقرار السياسي ونجاح اتفاق نوميا، وذلك من خلال الجمع بين مشاركة الكاليدونيين على تنوعهم والحرص على إمكانية اتخاذ القرارات. وإذا كان الحكم الجماعي لا يستبعد منطق الأغلبية فهو يختلف عنه بحيث أن منطق الأغلبية أدى وقد يؤدي حتما في أرضكم التي استحكم بها الانقسام إلى خلق هوة من بين معسكرين وجماعتين وحزبين سياسيين؛ كما لن يسفر الحكم الجماعي عن التسويف الذي قد يؤدي

إلى شل حركة الحكومة. وفي حكومة كحكومتكم حيث يكون كل عضو مكلفا تحت قيادة رئيس بتنشيط ومراقبة أحد القطاعات – وليس بإدارته، فإن المسؤولية الجماعية تستلزم أولا المواظبة على الشفافية ومد جميع أعضاء الحكومة بالمعلومات الموحدة في الوقت المناسب؛ كما تقتضي السعي مقدما وبانتظام إلى تحقيق توافق الآراء الذي يكفل صلابة القرارات المتخذة؛ فإن لزم تصويت الأغلبية، فلا ينبغي أن يكون اللجوء إليه إلا كحل نهائي لتفادي كل توقف، علما بأن نتيجته تُلزم الحكومة في مجموعها على نحو متضامن. واختصارا، فإن المسؤولية الجماعية لا تعني الهيمنة وإنما الإقناع أولا لتحمل المسؤولية جماعيا بعد ذلك''.

٢٦ - وقد وجّه كريستيان بول، الذي خلف السيد كيران بوصفه وزير الدولة لأقاليم ما وراء البحار في آب/أغسطس ٢٠٠٠، نداء مماثلا إلى الأطراف لدعم روح اتفاق نوميا، وذلك خلال زيارته إلى كاليدونيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لافتتاح مهرجان الفنون الثامن لمنطقة المحيط الهادئ.

٢٧ - ووفقا لما جاء في التقارير الصحفية، ثمة انطباع بأن الحكومة الجديدة المنتخبة في نيسان/أبريل ٢٠٠١ في عهد الرئيس بيير فروجييه ونائبة الرئيس ديوي غورودييه، تسير نحو تحقيق روح جماعية مستصوبة بدرجة أكبر. وفي اليوم التالي لانتخابات الكونغرس، نسب إلى الرئيس قوله ''لقد قررنا جماعيا إعطاء زخم جديد لكاليدونيا الجديدة والعمل بروح جديدة''. وقالت نائبة الرئيس إن أعضاء جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني قد ''ألحوا في المطالبة بمنصب نائب رئيس حتى يتحقق احترام اتفاق نوميا نصا وروحا''. كما أعرب زعيم جبهة الكاناك روش واستيان عن ارتياحه قائلا ''لقد مكنت المناقشات من استعادة مكانتنا المشروعة داخل الحكومة، حيث تولى حزب التجمع الرئاسة وجبهة الكاناك منصب نائب الرئيس''[٧].

٢٨ - ومن بين المسائل الهامة الأخرى التي ناقشتها لجنة الأطراف الموقعة في اجتماع أيار/مايو ٢٠٠٠ ضرورة الاتفاق بشأن السياسة العامة وتطبيق أحكام اتفاق نوميا والقانون الأساسي لعام ١٩٩٩ المتعلق بما يلي: هوية وثقافة الكاناك (حيازة الأراضي وتنمية الأراضي ذات الملكية العرفية والقانون العرفي واتفاق خاص بين الدولة وكاليدونيا الجديدة بشأن التنمية الثقافية)؛ وسياسات التدريب لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية، وإقامة المشروع الجديد ''مديرو المستقبل''؛ والعلاقات الخارجية (انظر الفقرة ٢٩)؛ وصياغة اتفاق خاص بشأن مركز السكان القادمين من جزيرتي واليس وفوتونا المقيمين في كاليدونيا الجديدة.

٢٩ - أما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية لكاليدونيا الجديدة، فقد اتفق المشاركون في الاجتماع الأول للجنة الأطراف الموقعة على أهمية تنمية التجارة والعلاقات الأخرى داخل منطقة المحيط الهادئ، وقرروا إنشاء فريق توجيهي معني بالعلاقات الخارجية للتنسيق بين أعمال الدولة وكاليدونيا الجديدة والمقاطعات. ومن الاهتمامات التي أُعرب عنها في الاجتماع الحاجة إلى إقامة علاقات أفضل داخل الاتحاد الأوروبي من أجل الاستفادة من برامج المعونة المتوفرة ونظام التجارة الذي تعد كاليدونيا الجديدة مؤهلة للانضمام إليه بوصفها إقليما من أقاليم ما وراء البحار. وتم الاتفاق على أنه ستكون هناك حاجة في الأجل الطويل إلى دبلوماسي مدرب تدريبا خاصا لتمثيل كاليدونيا الجديدة في بروكسل. ووفقا لما سبق، واصلت كاليدونيا الجديدة خلال سنة ٢٠٠٠، تطوير اتصالاتها بجيرانها في منطقة المحيط الهادئ. وقد شارك الإقليم في الاجتماع السنوي لمنتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في كيرينياس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وكان ممثلا بواسطة نائب الرئيس ليوبولد جيروديه، وهو

المنتدى الذي قُبل فيه الإقليم بوصفه عضوا مراقبا رسميا في سنة ١٩٩٩. كما مثّل نائب الرئيس كاليدونيا الجديدة في المؤتمر السادس لقادة جزر المحيط الهادئ المعقود في هاواي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في إطار موضوع ''مستقبل شعوب المحيط الهادئ في عصر العولمة: السبيل إلى التكافل والتعاون''[٨]. وشارك ممثلو الإقليم في العديد من الاجتماعات التقنية التي عقدها منتدى جزر المحيط الهادئ وجماعة المحيط الهادئ ومنظومة الأمم المتحدة. وشاركوا في المفاوضات المتعلقة بمصائد الأسماك المعقودة في هاواي، كما شاركوا في عدد من الاجتماعات الأخرى من بينها المحادثات الثنائية مع اليابان وبابوا غينيا الجديدة. وشهد عام ٢٠٠٠ أيضا زيارات دبلوماسية رفيعة المستوى للإقليم، كزيارات وزير خارجية فانواتو في أيار/مايو لمناقشة مسائل التجارة[٩]، ووزراء الخارجية والتجارة وحفظ البيئة في نيوزيلندا في كانون الأول/ديسمبر. وحسبما جاء في التقارير الصحفية، ضم الوفد النيوزيلندي ٧ برلمانيين و ١٤ ممثلا عن المنظمات غير الحكومية والأكاديميين، وكان يهدف إلى دراسة التقدم الذي أحرزته كاليدونيا الجديدة نحو تحقيق الحكم الذاتي ومناقشة مسائل الأمن الإقليمي[١٠]. كما أجرى عددا من الاتصالات الدولية الرفيعة المستوى خلال المهرجان الثامن لفنون المحيط الهادئ المعقود في كاليدونيا الجديدة في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد شارك في المهرجان ما يزيد عن ٢ ٢٠٠ فنان ومسؤول من ٢٤ بلدا بمنطقة المحيط الهادئ وحضروا الأحداث التي نظمتها المنظمة في كافة المقاطعات الثلاث احتفالا بثقافات وتقاليد المنطقة.

٣٠ - ووفقا لما ذكرته الحكومة الفرنسية، تكشف التطورات المذكورة أعلاه عن الدعم الدولي الفعلي لاتفاق نوميا وعن الاندماج الأفضل لكاليدونيا الجديدة في محيطها الإقليمي. وفي هذا الصدد، يعمل فريق ''العلاقات الخارجية'' بصورة منتظمة على عقد اجتماعات للأطراف المعنية مع الرئيس والمفوض السامي. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى الموظفون الفنيون في كاليدونيا الجديدة التدريب الدبلوماسي.

ثالثا - البيانات والتطورات الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣١ - تفيد بيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٦ بأن عدد سكان كاليدونيا الجديدة النشطين اقتصاديا يبلغ ٥٨٩ ٨٠ نسمة وأن معدل البطالة يمثل ١٨,٦ في المائة بالنسبة للإقليم ككل. بيد أن الأرقام المتصلة بالبطالة هي أدنى مستوى في الجنوب، حيث توجد أغلبية فرص العمل، وهي أعلى في الشمال والجزر. وحسب المعلومات المقدمة من حكومة فرنسا، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٦، ٣٣٥ مليون من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، وهو ما يعادل ٣,٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أن نصيب الفرد كان ١,٧ مليون من فرنكات منطقة المحيط الهادئ (٠٨٥ ١٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وهكذا فإن مرتبة الإقليم تأتي بين نيوزيلندا واستراليا من حيث ''توليد الثروة'' بالنسبة للفرد الواحد، وفي المستوى المتوسط حسب المعايير الأوروبية. وبالرغم من مقوماتها الاقتصادية، تشكو كاليدونيا الجديدة أيضا من أوجه اختلال هيكلي. لذلك، في سياق اتفاقي ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر الفقرات ٩-١٤ من الوثيقة A/AC.109/1000) واتفاق نوميا، كان الجزء الأكبر من جهود حكومة فرنسا ومؤسسات كاليدونيا الجديدة في العقد الماضي يهدف إلى إعادة توازن الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وإمكانات العمالة في المقاطعات الثلاث جميعها. ووفقا لما ذكرته الحكومة الفرنسية، تشمل عقود التنمية المتفق بشأنها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ زيادة

بنسبة ٢٥ في المائة في الاعتمادات مقارنة بعقود الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧. أما تخصيص مبلغ ٢,٣ بليون فرنك فرنسي التي وفرتها الدولة لأغراض تنمية الإقليم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ فهو كما يلي: ٧٣٨ مليون فرنك فرنسي لمقاطعة الشمال، و ٤٤٢ مليون فرنك فرنسي لمقاطعة الجنوب، و ٣٤٨ مليون فرنك فرنسي لجزر لويالتي، و ٣١٣ مليون فرنك فرنسي لمنطقة نوميا الكبرى، و ٢٥٩ مليون فرنك فرنسي للمشاريع على نطاق الإقليم. وعلاوة على ذلك، ستتلقى مشاريع الوحدات الحكومية المحلية (''الكوميونات'') والمشاريع المشتركة بين المجتمعات المحلية ١٢٥ مليون فرنك فرنسي و ١٠٣ مليون فرنك فرنسي على التوالي. وتمشيا مع مبادئ اتفاق نوميا، تتلقى مقاطعة الشمال وجزر لويالتي ٧٠ في المائة من اعتمادات الدولة، فيما تتلقى مقاطعة الجنوب الـ ٣٠ في المائة المتبقية.

٣٢ - ووفقا للأرقام التي نشرها معهد كاليدونيا الجديدة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، حققت معظم قطاعات الاقتصاد الكاليدوني أداء قويا في عام ٢٠٠٠. فقد فاقت واردات سنة ٢٠٠٠ نظيرتها في سنة ١٩٩٩ بنسبة ٥,٣ في المائة. وشهدت الواردات نموا مطردا خلال السنوات الخمسة الماضية، مما يعكس أهمية الاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية وتنمية الموارد. غير أن أرقام سنة ٢٠٠٠ تأثرت على نحو خاص بارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ مقابل دولار الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الصادرات بنسبة ٤٤,٢ في المائة بفضل الأداء القياسي لصناعة النيكل التي حققت في سنة ٢٠٠٠ إيرادات بلغت حوالي ٧٠ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ. كما حققت السياحة وصادرات المنتجات البحرية أداء قويا (انظر الفقرتين ٣٨-٣٩). وبلغ العجز التجاري في سنة ٢٠٠٠ ما قيمته ٤٣,٤ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، مقابل ٦٠,٥ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ في سنة ١٩٩٩[١١].

باء - الموارد المعدنية

٣٣ - تسيطر صناعة استخراج النيكل على اقتصاد كاليدونيا الجديدة. ويملك الإقليم ما يزيد على ٢٠ في المائة من موارد النيكل المعروفة في العالم، ويوفر ٦ في المائة من الإنتاج العالمي للنيكل ويشغل حوالي ٥٠٠ ٣ شخص في شركات ذات أحجام مختلفة. وفي عام ١٩٩٨، تأثرت مبيعات النيكل سلبيا بالأزمة الاقتصادية في آسيا، مما نشأ عنه انخفاض بنسبة ٣٣ في المائة في السعر العالمي للنيكل. وخلال عام ١٩٩٩، أدى الطلب المتزايد على النيكل من مصنعي الفولاذ الذي لا يصدأ والتحسن المستمر في أسعار النيكل في الأسواق العالمية إلى تجديد الثقة على صعيد الاقتصاد المحلي. ومع أن هذا القطاع يتسم بحيوية كبيرة ويمثل من ٩٠ إلى ٩٥ في المائة من صادرات كاليدونيا الجديدة، مما يولد، بدوره أنشطة اقتصادية عديدة ذات صلة، فإنه ليس ثابتا إذ أنه يعتمد اعتمادا شبه تام على الطلب الدولي وأسعار النيكل الدولية. بالتالي، يتم التركيز حاليا على تطوير إنتاج المعادن محليا (التي هي مصدر ثراء بدرجة أكبر) بدلا من التركيز على الصادرات من المعادن. وحسب المعلومات الواردة من الحكومة الفرنسية، تواصل الطلب الدولي على المنتجات المعدنية لكاليدونيا الجديدة خلال سنة ٢٠٠٠. فقد أُنتج ما مجموعه ٤٦٣ ٥٧ طنا من المنتجات التعدينية في سنة ٢٠٠٠، وهو ما يزيد بنسبة ١,٨ في المائة عن الكمية المنتجة في سنة ١٩٩٩، بينما ارتفع الإنتاج المعدني في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧,٥ ملايين طن، مما يمثل زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بسنة ١٩٩٩.

٣٤ - ومن الجدير بالإشارة أن تحويل احتياطات النيكل من شركة إيراميه، التي تملكها الحكومة الفرنسية إلى شركة

التعدين لجنوب المحيط الهادئ التي يسيطر عليها الكاناك كان شرطا مسبقا لإجراء المحادثات التي تمخضت عن اتفاق نوميا (انظر الفقرة ٨ من الوثيقة A/AC.109/2114). وقد أفسح هذا التحويل المجال أمام شركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ للمضي في وضع خطط بناء مصنع للصهر في شمال الجزيرة ضمن مشروع مشترك لها مع الشركة الكندية فالكون بريدج. وبموجب اتفاق موقّع في شباط/فبراير ١٩٩٨، يتم استبدال رواسب النيكل الموجودة في بوم والتي تملكها شركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ بالرواسب الأكثر غنى الموجودة في كونيامبو والتي تملكها شركة SLN، وهي وحدة تابعة لشركة إيرامية في كاليدونيا الجديدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أعلنت شركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ وشركة فالكون بريدج أن دراسة الجدوى التي يتم إجراؤها بشأن المصهر الجديد ستستكمل في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢، أي قبل ثلاث سنوات من الموعد النهائي المحدد لها. وتدل المسوح الأولية على أن الرواسب المعدنية في كونيامبو تتمتع بنوعية جيدة ويمكن استغلالها لمدة ٢٥ عاما على الأقل. وإن المصهر الجديد، المقرر إنشاؤه على مسافة ٢٧٠ كيلومترا شمالي نوميا، سوف ينتج ما يقارب ٠٠٠ ٥٤ طن من ركاز النيكل سنويا. وتشير التقديرات الواردة في البيانات الأخيرة الصادرة عن شركة فالكون بريدج إلى أن المصنع سيشغل أكثر من ٠٠٠ ٣ عامل محلي، من بينهم ٧٥٠ شخصا يعملون في صهر المعادن مباشرة و ٥٠٠ ١ آخرين بطريقة غير مباشرة. ويجري في كندا حاليا تدريب المستخدمين الآخرين الذين وظفتهم كاليدونيا الجديدة[١٢].

٣٥ - ومن المتوقع أن يقوم مصنع آخر ستنشئه عما قريب الشركة الكندية الدولية للنيكل باستغلال رواسب النيكل الموجودة في منطقة غورو بمحافظة الجنوب. وبعد رصد نتائج مصنع نموذجي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ من أجل محاكاة ظروف التعدين على نطاق صغير، أكدت الشركة الكندية الدولية للنيكل في نيسان/أبريل ٢٠٠١ أنها ستستثمر حوالي ١,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مشروع تعديني للنيكل والكوبالت. ومن المقرر إكمال أشغال بناء المصنع بحلول نهاية سنة ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن تبلغ القدرة الإنتاجية ٠٠٠ ٥٤ طن من النيكل سنويا و ٤٠٠ ٥ طن من الكوبالت سنويا، ويقدر أن تساهم هذه العملية في خلق ٨٠٠ فرصة عمل مباشرة[١٣].

٣٦ - ومن بين التطورات الهامة التي شهدتها سنة ٢٠٠٠ إبرام اتفاق كان مرتقبا منذ فترة طويلة يسمح للمقاطعات الثلاث في كاليدونيا الجديدة بأن تصبح جهات مساهمة في إنتاج النيكل. وقد تأخر إبرام ذلك الاتفاق، الذي يمثل أحد الأحكام التي نص عليها اتفاق نوميا وخطوة إضافية في عملية إعادة التوازن الاقتصادي، بسبب الخلافات بين حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية لتحرير الوطن. وأعرب رئيس الوزراء ليونيل جوسبان عن ترحيبه بتوقيع الاتفاق في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، مشيدا بـ ''روح الحوار'' التي جعلت توقيعه أمرا ممكنا. وقد أنشأ الاتفاق شركة جديدة هي شركة كاليدونيا الجديدة للمساهمة الصناعية تملك ٥,٣ في المائة من أسهم شركة إيراميه و ٣٠ في المائة من أسهم شركة SLN، وهي شركة بكاليدونيا الجديدة تابعة لشركة إيراميه. وفي المقابل جرى توزيع أصول شركة كاليدونيا الجديدة للمساهمة الصناعية على قدم المساواة فيما بين شركة بروموسود لتنمية مقاطعة الجنوب التي تملك نصف الأسهم وشركة المشاريع المشتركة التابعة لمقاطعة الشمال وجزر لويالتي والمسماة نورديل والتي تملك الـ ٥٠ في المائة المتبقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أصيبت كاليدونيا الجديدة بصدمة لوفاة رئيس شركة كاليدونيا الجديدة للمساهمة الصناعية، رفائيل بيدجو، علاوة على كبار المسؤولين الإداريين لشركة التعدين لجنوب المحيط الهادئ ومعاونين آخرين من شركة

فالكون بريدج إثر حادث تحطم طائرة هليكوبتر. وكان السيد بيدجو يعتبر منارة قيادية في أوساط أصحاب المشاريع الكاناك وأحد المخططين الرئيسيين للجوانب المتصلة بالنيكل في اتفاق نوميا[١٤].

٣٧ - ومما قد ينطوي على قدر من التشجيع بالنسبة لاقتصاد كاليدونيا الجديدة في المستقبل، ما اكتشف، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قبالة الساحل الغربي، من مكامن غازية تبلغ مساحتها ٨٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع يعتقد أنها من أكبر المكامن الغازية في العالم. وقامت بهذا الاكتشاف سفينة البحوث "L'Atalante" خلال دراسة كانت تجريها لتقييم الموارد البحرية والمعدنية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكاليدونيا الجديدة. وتدل النتائج الأولية على أن المخزونات أكبر حجما مما كان معتقدا في البداية عندما اكتشفت الحقل في أيار/مايو ١٩٩٨ بعثة فرنسية - استرالية مشتركة. ومن المقرر أن يجري المعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار عملية استكشاف أخرى في عام ٢٠٠١، بالتعاون مع المعهد الفرنسي للنفط ومجموعة ELF. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض لم تتوفر معلومات إضافية بشأن هذه المسألة.

جيم - القطاعات الاقتصادية الأخرى

٣٨ - القطاعات الأخرى التي تساهم في الناتج الإجمالي القومي لكاليدونيا الجديدة هي الإدارة العامة، والتجارة، والخدمات، والأعمال الإنشائية، والأشغال العامة، والصناعة الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، والسياحة. وفي حين تمثل الزراعة ومصائد الأسماك ٢ في المائة فقط من إجمالي الناتج القومي، فإنها أخذت بصورة متزايدة تحتل مكانة مركزية في مجتمع كاليدونيا الجديدة، وتوفر العمل لما يقارب ٣٠ في المائة من السكان وتمكن من احتواء الهجرة الريفية. وتهدف مشاريع التنمية الريفية إلى تعزيز السوق المحلية، مما يقلل من الحاجة إلى السلع المستوردة ويعزز بدرجة أكبر إمكانيات تصدير الغلال، مثل الجمبري وسمك التونا. وحسب المعلومات التي نشرها معهد كاليدونيا الجديدة للإحصاء والدراسات الاقتصادية، ارتفعت قيمة صادرات المنتجات البحرية في سنة ٢٠٠٠ بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بسنة ١٩٩٩، كما مثلت زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن سنة ١٩٩٨. وقد بلغت الصادرات من الجمبري ٢٥٣ ١ طنا بقيمة ١,٨ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، كما ارتفعت قيمة سمك التونا الطازج المصدر للأسواق اليابانية بنسبة ٥٠ في المائة، حيث بلغت ٥٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ[١٥].

٣٩ - وتعد السياحة أحد القطاعات الواعدة الأخرى. فوفقا للإحصائيات الرسمية، سجل عدد الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة من الزوار بطريق الجو خلال سنة ٢٠٠٠ رقما قياسيا بلغ ٥٨٧ ١٠٩ زائرا، وهو يمثل زيادة بنسبة ١٢,١ في المائة مقارنة بسنة ١٩٩٩[١٦]. وتمثل اليابان وفرنسا القارية واستراليا ونيوزيلندا أهم مصادر السياحة لكاليدونيا الجديدة. كما ارتفع عدد الوافدين بواسطة اليخوت ارتفاعا ملموسا خلال سنة ٢٠٠٠ بسبب سباق كأس أمريكا لليخوت في نيوزيلندا، ودورة الألعاب الأوليمبية في سيدني، استراليا ومهرجان الفنون لمنطقة المحيط الهادئ في نوميا. وثمة عدد كبير من الغرف الفندقية المتوفرة ويجري التخطيط حاليا لتشييد فنادق جديدة وإقامة مشاريع للسياحة البيئية. بيد أن تحسين خدمات الطيران يظل يمثل إحدى الأولويات الهامة بالنسبة للإقليم من أجل زيادة تنمية السياحة والأنشطة الاقتصادية الأخرى في الإقليم. وفي ضوء مغادرة شركة كورس إير وشركة الخطوط الميكرونيزية القارية في السنوات الأخيرة واحتمال انسحاب شركة إير فرانس في عام ٢٠٠٢، أعلنت حكومة كاليدونيا الجديدة

نيتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ شراء ثلاث طائرات من طراز إير باص لصالح شركة الخطوط الجوية الكاليدونية الدولية (إير كالين) التي تحمل علمها. وسوف تخصص طائرتان منها للرحلات التي تربط بين نوميا وأوساكا من جهة ونوميا وطوكيو من جهة أخرى، بينما ستخصص طائرة ثالثة للرحلات الإقليمية التي تربطها باستراليا ووالیس وفوتونا ونيوزيلندا وبولينيزيا الفرنسية. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، بدد قرار شركة الطيران الفرنسية المعروفة باسم إير ليبرتيه بوقف رحلاتها، بما فيها الرحلة الجوية المنشأة أخيرا والتي تربط بين نوميا ولوس انجلوس وباريس، الأمل في زيادة حجم السياحة الوافدة من الولايات المتحدة الأمريكية[١٧]. وفي ضوء قرار شركة إير ليبرتيه، أعلنت وزارة النقل الفرنسية عن نية الحكومة حث شركات الطيران تعزيز خدماتها لأقاليم ما وراء البحار[١٨]. وتنتظر سلطات كاليدونيا الجديدة قرارا نهائيا من الدولة الفرنسية بشأن الإعفاء من دفع الضريبة على شراء طائرات الإير باص الجديدة.

دال – العمل

٤٠ – بينما شهدت سنتا ١٩٩٨ و ١٩٩٩ عددا كبيرا من النزاعات العمالية في كاليدونيا الجديدة، حسب المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، انخفض عدد النزاعات العمالية وآثارها انخفاضا ملموسا خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠. وقبل ذلك، كانت هناك ثلاثة نزاعات مهمة، وهي الإضراب الذي شنه الاتحاد النقابي لعمال الكاناك والمستغلين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ضد إدارة شركة الطيران المحلية إير كاليدونيا؛ والإضراب الذي قام به الاتحاد النقابي لعمال ومستخدمي كاليدونيا الجديدة في شباط/فبراير ٢٠٠٠، والذي شل الأنشطة الجارية في مصهر دونيمابو للنيكل مدة شهرين؛ وأخيرا النزاع العمالي الذي حدث في غضون نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٠ بين الاتحاد النقابي لعمال الكاناك والمستغلين وإدارة شركة نومبو للأشغال الأسمنتية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقّع ١١ من أصل ١٥ نقابة عمالية ومجموعة من مجموعات أرباب العمل ''ميثاقا اجتماعيا'' يضع إطارا جديدا لعلاقات العمل. وقد جاء الاتفاق الذي يتألف من ٢٠ صفحة نتيجة لمفاوضات مطولة قام بها عضوان بالحكومة (وهم عضوان في حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) ورئيسان للجنتين تابعتين للكونغرس (وهما عضوان في اتحاد لجان التعاون الداعية إلى الاستقلال وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني). وحسبما أوردته التقارير الصحفية، يهدف الاتفاق إلى وضع حد لتحول النزاعات العمالية المتكررة إلى إضرابات وإغلاق للمصانع. كما أنه يعالج مسألة الحد الأدنى للأجور وتحسين ظروف العمل[١٩]. ومن النقابات العمالية المنشقة التي لم توقع على الميثاق الاتحاد النقابي لعمال الكاناك والمستغلين، ويرجع عدم توقيعه على الميثاق إلى تضمنه أحكاما تتصل بالوساطة الإلزامية.

رابعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤١ – شارك ممثل عن حكومة كاليدونيا الجديدة وممثل عن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي نظمتها اللجنة الخاصة لاستعراض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم بالذاتي في ماجورو، جزر مارشال، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠[٢٠].

٤٢ – ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة كاليدونيا الجديدة في جلستيها ٧ و ١١ المعقودتين في ١٠ و ١٢ تموز/يوليه

٢٠٠٠. وفي جلستها السابعة، وجه الرئيس الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2000/4). وفي الجلسة ذاتها، ووفقا لقرار اتخذته اللجنة، أدلى بول نياووتين ببيان باسم جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (انظر الوثيقة A/AC.109/2000/SR.7).

٤٣ - وقال السيد نياووتين إن اتفاق نوميا كان فاتحة لمرحلة مهمة تمثلت في تطوير العلاقات فيما بين الأمم المتحدة وفرنسا وكاليدونيا الجديدة. وقد نص اتفاق نوميا على أن يجري إطلاع الأمم المتحدة بالكامل على عملية التحرير وأن تكون جميع أطراف الاتفاق ملزمة بتقديم المعلومات ذات الصلة بطريقة شفافة.

٤٤ - وأقرت الهيئات النيابية الوطنية لفرنسا بالإجماع تقريبا العملية التدريجية لإنهاء الاستعمار التي نص عليها اتفاق نوميا وأدمجتها في الدستور من خلال النص على العناصر التالية: استعادة هوية الكاناك؛ وإنشاء مواطَنة لكاليدونيا الجديدة؛ والنقل التدريجي على مراحل للسلطات السيادية، باستثناء في ميادين العدل والدفاع والأمن العام والمالية والعلاقات الخارجية وإنشاء مواطنة على أساس الأصل القومي ، واضطلاع فرنسا بنقل اختصاصات آليات التنمية إلى كاليدونيا الجديدة؛ وإنشاء هيئة تشريعية وحكومة بكاليدونيا الجديدة.

٤٥ - وفي الاستفتاء الذي جرى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وافق ٧٢ في المائة من المؤهلين للتصويت على تلك العملية. والحقيقة أن تجسيد مبدأ الخصوصية في اتفاق نوميا في سياق التشريع الفرنسي قد جاء نتيجة للمفاوضات السياسية الملحة التي أجرتها جبهة الكاناك. وبعد استعادة شعب الكاناك لهويته وكرامته يمكنه الموافقة على مستقبل مشترك مع المجموعات الثقافية الأخرى التي يتعين عليه أن يشترك معها في جنسية مشتركة. وهذا هدف ممكن التحقيق حيث أن كاليدونيا الجديدة تزخر بالموارد الطبيعية وخاصة النيكل، ويجري حاليا دراسة آفاق استغلاله صناعيا في مقاطعتي الشمال والجنوب.

٤٦ - وأضاف السيد نياووتين أنه في السنة الماضية تحققت النتائج التالية في مجال تنفيذ الاتفاق: إنشاء مجلس شيوخ عرفي؛ وانتخاب أجهزة السلطة على أساس المساواة؛ والشروع في تطبيق نظام الخدمات الاجتماعية؛ ودراسة آفاق تنفيذ مشاريع في الميدان الاقتصادي؛ وسعي المواطنين، بعد الموافقة على الاتفاق، إلى تحقيق الأهداف الواردة فيه بأساليب مختلفة. وتود جبهة الكاناك دعوة الأمم المتحدة إلى اليقظة وتحذير شركائها في نطاق الاتفاق من خطر انهيار الاتفاق نتيجة عوامل من بينها عدم حل مسألة تكوين هيئة الناخبين؛ وعدم الامتثال لمبدأ المسؤولية الجماعية في عمل حكومة كاليدونيا الجديدة؛ والتأخيرات في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بمسائل التنمية التي تكون الدولة والجماعات المحلية أطرافا فيها؛ والتأخيرات في نقل مجموعة إيراميه/SLN للولاية الجزئية لمقاطعات كاليدونيا الجديدة؛ ومحاولات تقويض اتفاق بيرسيه لإنشاء مصنع للمعادن لمعالجة النيكل في مقاطعة الشمال؛ وعدم الامتثال لمجموعة من أحكام اتفاق نوميا والقانون التنظيمي. واعتبرت جبهة الكاناك أنه من المهم أن تواصل الأمم المتحدة متابعة التطورات في كاليدونيا الجديدة عن كثب حتى يتم تحقيق التحرر التام.

٤٧ - وفي الجلسة السابعة أيضا للجنة الخاصة، أدلى جان ليك، رئيس كاليدونيا الجديدة، ببيان وفقا لقرار اتخذته اللجنة.

٤٨ - وقال السيد ليك إن التوصل إلى اتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ لم يكن سهل المنال. ففي أعقاب النزاع الذي وقع في الأرخبيل، وُقعت اتفاقات ماتينيون في سنة ١٩٨٨. وقد كُرست الفترة اللاحقة لتصحيح الاختلالات والتكليف

بالمسؤوليات. وبُذلت جهود ملحوظة في ميدان التنمية الاقتصادية بفضل الدعم المالي الكبير من فرنسا. ونصت تلك الاتفاقات على إجراء استفتاء لتقرير المصير في سنة ١٩٩٨. بيد أنه ما دام أن أغلبية السكان كانت تؤيد البقاء في إطار الجمهورية الفرنسية، فإن ذلك الاستفتاء كان سيؤدي في الحقيقة إلى تفاقم النزاع وتعريض النجاح المحرز للخطر. ولذلك فإن جاك لافلير، وهو النائب الممثل لكاليدونيا الجديدة في البرلمان الفرنسي قد دأب منذ سنة ١٩٩١ على الدعوة إلى حل مبني على توافق للآراء ويحظى بقبول جميع قطاعات السكان.

٤٩ - وأضاف السيد ليك أن اتفاق نوميا كان حلا مبنيا على توافق الآراء وجاء مراعيا للسمات الخاصة لكاليدونيا الجديدة مراعاة تامة. وقد نص على توسيع نطاق مسؤوليات كاليدونيا الجديدة، ونقل السلطة التنفيذية لحكومة محلية جماعية وإنشاء مجلس شيوخ عرفي. وركز الاتفاق بقوة على المسائل المتعلقة بهوية الكاناك، ولكنه جاء في الوقت ذاته متجها بقوة نحو المستقبل المتمثل في إيجاد مصير مشترك يقبله الجميع. وسوف تقدم فرنسا المساعدة لكاليدونيا الجديدة للمضي في هذه الطريق، وذلك أولا من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفائدة الجميع. وفي سنتها الأولى، عقدت حكومة كاليدونيا الجديدة ٥٥ اجتماعا ونظرت فيما لا يقل عن ١ ٢٥٠ مسألة، وتم اتخاذ جميع القرارات تقريبا بالإجماع. وتعلقت القرارات المتخذة، في جملة أمور، بإعادة هيكلة الرسوم الجمركية وإبرام اتفاقات للصيد وإنشاء خدمات للنقل الجوي، والأخذ بنظام مشترك للتغطية الاجتماعية وتعزيز سلامة الطرق وإعداد مشروع للعلاقات بين أرباب العمل والعمال، والاستعدادات لمهرجان فنون منطقة المحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالجوانب القانونية، أتاح الاتفاق لكونغرس كاليدونيا الجديدة اتخاذ قرارات ذات طابع تشريعي. واقتضى ذلك تعديل الدستور الفرنسي، وقامت فرنسا بذلك دون تردد. وسيكفل ذلك القرار، الذي يشكل قطيعة مع النماذج التقليدية اعترافا بالسمات الخاصة لكاليدونيا الجديدة، الاستقرار السياسي والاجتماعي للإقليم على مدى الـ ٢٠ سنة المقبلة، رغم ضرورة مواصلة الجهود من أجل التغلب على النزاعات والصعوبات. وفي الآونة الأخيرة، عقد اجتماع لأول مرة للجنة تتألف من الأطراف الثلاثة التي وقعت اتفاق نوميا. وقد أعربت الأطراف بالإجماع عن دعمها للمنجزات المتحققة وشرعت في تخطيط المرحلة القادمة.

٥٠ - وأعربت بعثة الأمم المتحدة التي زارت كاليدونيا الجديدة في آب/أغسطس ١٩٩٩ عن اهتمام كبير بالنظام المبتكر القائم في الإقليم.

٥١ - وكثيرا ما يدرك الأجانب أن سكان كاليدونيا الجديدة يتألفون من مجتمعين محليين. والواقع أن سكان كاليدونيا الجديدة يمثلون مجتمعا متعدد الأعراق (فمنهم الميلانيزيون والأوروبيون وسكان جزر واليس والإندونيسيون والفييتناميون والبولينيزيون وآخرون) لكل عنصر منهم مجاله.

٥٢ - وقال السيد ليك إن كاليدونيا الجديدة ستضطلع في المستقبل بدورها إلى جانب فرنسا في العلاقات الخارجية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفي عصر العولمة، يتيح اتفاق نوميا لكاليدونيا الجديدة الفرصة لتكون بمثابة الجسر بين أوقيانوسيا وأوروبا. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، منحت كاليدونيا الجديدة مركز المراقب في منتدى جنوب المحيط الهادئ (المعروف حاليا بمنتدى جزر المحيط الهادئ)، الشيء الذي يمهد السبيل إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترتبط كاليدونيا الجديدة بالاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق شراكة. وفي غضون فترة ٢٠ سنة، سيدعى سكان كاليدونيا الجديدة إلى تقرير مصيرهم بما يحدد مستقبل الإقليم. وأضاف قائلا إنه يعتمد

على دعم الدولة الفرنسية، التي قررت الأغلبية الساحقة لسكان كاليدونيا الجديدة أن تظل في إطارها، ودعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لكاليدونيا الجديدة وهي تمضي في الطريق الذي اختطه اتفاق نوميا. ويجب ألا تعود على الإطلاق فترات النزاع التي شهدها الأرخبيل.

٥٣ - وفي الجلسة الحادية عشرة للجنة الخاصة، عرض ممثل بابوا غينيا الجديدة مشروع القرار A/AC.109/2000/L.7 ونقحه بإضافة العبارة ''بما في ذلك إجراء دراسة أولية تتعلق بالمركبات الهيدروكربونية'' في نهاية الفقرة ١٢ (انظر A/AC.109/2000/SR.11). وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار بدون تصويت (A/AC.109/2000/25)؛ وإثر ذلك أدلى ببيان ممثل كل من الجمهورية العربية السورية وشيلي وأنتيغوا وبربودا.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٤ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إلى بيان أدلى به روخ واميتان، رئيس جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

٥٥ - وقال السيد واميتان إن عام ١٩٩٨ شكل منعطفا في التاريخ السياسي لكاليدونيا الجديدة، بتوقيع اتفاق نوميا بين جبهة الكاناك وحزب التجمع وحكومة فرنسا في ٥ أيار/مايو، والذي تم بموجبه الاتفاق على السعي إلى حل قائم على التفاوض لإنشاء إطار مؤسسي جديد. وقد أدلى حوالي ٧٢ في المائة من السكان بأصواتهم في الاستفتاء المتعلق باتفاق نوميا، والذي جرى في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، حيث أظهروا بذلك استعدادهم لتحديد مستقبلهم بطريقة مستقلة. واعتبارا من عام ١٩٨٦، وهي السنة التي أعيد فيها إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، دأبت جبهة الكاناك، وهي الناطق الرسمي الشرعي المعبر عن تطلعات شعب الكاناك، السكان الأصليون للإقليم، على التحدث أمام اللجنة الرابعة للدفاع عن الحقوق المشروعة للكاناك التي حظيت باعتراف الأمم المتحدة. ولعل هذا ما جعل مشاركتها في عمل اللجنة ذا طابع أساسي. وتزخر كاليدونيا الجديدة بالموارد الطبيعية ولا سيما النيكل والكوبالت، ويجب أن تتاح لسكان الإقليم الفرصة للمشاركة البناءة في النشاط الاقتصادي، بما فيه النشاط التعديني. ومن بين الخطوات الممكنة في هذا الاتجاه إنشاء شركة كاليدونيا الجديدة للمساهمة الصناعية.

٥٦ - بيد أن تنفيذ اتفاق نوميا واجه مشاكل خطيرة. فعلى الرغم من أن أهداف الاتفاق صيغت بوضوح، وهي إنشاء هياكل سياسية جديدة وإعداد الإقليم تدريجيا للحصول على السيادة الكاملة، أخل حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية بمبدأ المسؤولية الجماعية والاتفاق بشأن تقاسم السلطة. وقد خلق ذلك شعورا بالقلق لدى سكان الإقليم وممثليه الذين يعتبرون أن اتفاق نوميا يتيح للأطراف وسائل سلمية لحل المشاكل وتفادي الاصطدامات فيما بين مختلف المجموعات الإثنية. ورغم هذا الوضع الصعب، لم تفقد جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني الأمل في إيجاد حل للمشاكل التي تعرقل تنفيذ الاتفاق واستعادة السيادة لسكان الإقليم من الكاناك. أما الحكومة الفرنسية، فلم تضطلع فقط بدور الوسيط وإنما ساهمت مساهمة رئيسية في اتفاق نوميا، ولذلك ينبغي أن تعمل من أجل تجديد الحوار بين جبهة الكاناك وحزب التجمع والمضي قدما في تنفيذ العملية التي بدأت بتوقيع اتفاق نوميا.

٥٧ - وختاما، أكد السيد واميتان استعداد جبهة الكاناك للتقيد بأحكام الاتفاق ودعا الأمم المتحدة إلى تركيز اهتمامها على تحرير كاليدونيا الجديدة من التبعية الاستعمارية بهدف إعمال حق سكان ذلك الإقليم

غير القابل للتصرف في تقرير المصير (انظر الفقرات من ٣٩ إلى ٤١ من الوثيقة A/C.4/55/SR.7).

٥٨ - وفي الجلسة ذاتها، أشار ممثل بابوا غينيا الجديدة إلى أنه قدم تقرير البعثة التي زارت كاليدونيا الجديدة (A/54/921، المرفق) ووجه الانتباه إلى الفقرة ٣٣ منه التي تشير، في جملة أمور، إلى إنجاز العملية الدستورية وفقا لأحكام اتفاق نوميا. وسأل السيد واميتان عن احتمال مصادقة الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بفرنسا على التعديلات ذات الصلة في الدستور الفرنسي.

٥٩ - وقال السيد واميتان إن النقطة الوحيدة المتبقية وهي اضطلاع المؤتمر الوطني الفرنسي (وهو مؤتمر مشترك بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) باعتماد مشروع قانون لإجراء تعديل دستوري يحدد نطاق الهيئة الناخبة المأذون لها بالتصويت في انتخابات مقاطعات كاليدونيا الجديدة للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٤. وأضاف أنه من الممكن عقد المؤتمر المشترك خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠١، وفقا لما ذكره وزير الدولة لشؤون أقاليم ما وراء البحار.

٦٠ - وأكد ممثل فرنسا أن الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بفرنسا اعتمدا تعديلات معايير تكوين الهيئة الناخبة وهما الآن بصدد انتظار التصديق عليها في المؤتمر المشترك للهيئتين.

٦١ - وفي جلستها الثامنة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة[٢١] دون تصويت (انظر الفقرة ٤٠ من الوثيقة A/C.4/55/SR.8).

جيم - الجمعية العامة

٦٢ - في الجلسة العامة ٨٣ للجمعية العامة، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قال مقرر اللجنة الخاصة في معرض حديثه عن كاليدونيا الجديدة إن اللجنة الخاصة ترحب ببعض التقدم المحرز، ولا سيما الخطوات الرامية إلى انتساب الإقليم على نحو أوثق إلى المنظمات الإقليمية والدولية، وحث جميع الأطراف المعنية على المحافظة على الحوار بروح التآلف وفي إطار اتفاقي ماتينيون ونوميا، والمضي قدما نحو عملية تقرير المصير بصون حقوق جميع سكان كاليدونيا الجديدة (انظر الوثيقة A/55/PV.83).

٦٣ - وفي الجلسة ذاتها، عرض ممثل بابوا غينيا الجديدة مشروع القرار A/55/L.58 بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مجددا تأكيده على أهمية البعثات الزائرة التي توفدها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أضاف أنه حظي بشرف زيارة إقليمين غير متمتعين بالحكم الذاتي وهما كاليدونيا الجديدة وغوام، بصفته ممثل بابوا غينيا الجديدة. فقد أثبتت زيارته إلى كاليدونيا الجديدة على رأس بعثة زائرة تشمل بلدان منطقة المحيط الهادئ، بناء على دعوة من الدولة القائمة بالإدارة، أثبتت جدواها من جميع النواحي، حيث أتاحت لأعضاء البعثة الفرصة للتعرف عن كثب على الإقليم وسكانه وواقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأعطت للأعضاء لمحة عن التحديات التي يواجهها الإقليم في سعيه إلى تحقيق تقرير المصير. وأشار إلى أن تقرير هذه البعثة الخاصة وارد في مرفق الوثيقة A/54/921.

٦٤ - وفي نفس الجلسة المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٤٢/٥٥ بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وفي ذلك القرار، حثت الجمعية العامة، في جملة أمور، جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها في إطار اتفاق نوميا بروح من التآلف؛ لما فيه صالح شعب كاليدونيا الجديدة بأكمله، ومواصلة العمل من أجل إيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة. ورحبت الجمعية العامة بالبعثة التي دعتها الدولة والقائمة بالإدارة إلى زيارة الإقليم لدى إنشاء

المؤسسات الجديدة، وتضم البعثة ممثلي بلدان منطقة المحيط الهادئ. ولاحظت الجمعية العامة المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية لكاليدونيا الجديدة، وبخاصة عملية ''زونيكو'' التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة وتقييم تلك الموارد، مما يشمل إجراء دراسات أولية فيما يتصل بالمركبات الهيدروكربونية. ورحبت الجمعية العامة بالتدابير المتخذة لتنويع اقتصاد كاليدونيا الجديدة في جميع الميادين، فضلا عن الأهمية المعلقة على إحراز تقدم أكبر في ميادين الإسكان والعمل والتدريب والتعليم والرعاية الصحية. كما رحبت بحصول كاليدونيا الجديدة على مركز المراقب في منتدى جنوب المحيط الهادئ. وقررت الجمعية العامة أن تبقي قيد النظر المستمر العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة.

الحواشي

(١) تم استقاء المعلومات الواردة في هذه الورقة من المعلومات التي أحالتها حكومة فرنسا إلى الأمانة العامة بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ومن مصادر منشورة.

(٢) صحيفة ''لوموند'' (Le Monde)، ١١ أيار/مايو ١٩٩٩.

(٣) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، التقرير القطري لكاليدونيا الجديدة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤) وكالة فرانس برس للأنباء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٥) صحيفة لوموند، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، وصحيفة "Oceania Flash"، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٦) صحيفة "Oceania Flash"، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٧) صحيفة "Les Nouvelles Caledoniennes"، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٨) مجلة "Pacific Islands Report"، ٣٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٩) صحيفة "Oceania Flash/SPC"، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠.

(١٠) وكالة فرانس برس للأنباء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وصحيفة "Oceania Flash"، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(١١) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، التقرير القطري، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

(١٢) صحيفتا "Les Nouvelles Caledoniennes" و "Oceania Flash"، ٩ أيار/مايو ٢٠٠١.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) صحيفة ''لوموند''، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(١٥) وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست، التقرير القطري، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

(١٦) صحيفة "Oceania Flash/SPC"، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(١٧) مجلة "Pacific Magazine"، وموقع PINA Nius Online على الإنترنت، ٤ أيار/مايو ٢٠٠١.

(١٨) صحيفة ''لوموند''، ٤ أيار/مايو ٢٠٠١.

(١٩) وكالة فرانس برس للأنباء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٢٠) انظر A/55/23، الجزء الأول (التي ستصدر بوصفها إحدى الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٣ (A/55/23) الفصل الثاني، المرفق.

(٢١) المرجع نفسه، الجزء الثالث، الفصل الثالث عشر، الفرع دال.